

عدم الود والعلاقة الباردة والكرهية الشديدة جدا " داعية لحل المسألة عبر " مصالحة تاريخية مع الذات والآخرين ، بين " صاحب الوطن الذي له الحق كاملا في السيادة ، والضيف الذي له الحق كاملا في الكرامة والعدالة " في ظل سيادة شعور متزايد " بأن فلسطيني لبنان متروكون ومنسيون وقد تخلت عنهم قيادتهم ... وهو حس وان كان يعود لزمان بعيد إلا انه تجاوز عتبة الخطر في الحقبة الأخيرة . ومن نظرة متفحصة بالتناقضات المعاشة ، أكدت الجبهة على ضرورة العمل لجسر الفجوة بين الطاقات الإجمالية (الكامنة) التي يخترنها الشعب الفلسطيني وبين طاقاته المفعلة ، " واستطرادا تفعيل هذه الطاقات الكامنة التي لا يجوز تبديد أي منها في ظل معركة وجود تحتاج لكل جهد²⁰

ونبهت الجبهة الشعبية لخطورة ما يتعرض له اللاجئ الفلسطيني في الشتات من محاولات للتهجير والتجنيس ومن شطب لسجلاته في الأونروا ، ومن تقليص الأونروا لخدماتها المقدمة إليه تحت حجج وذرائع عجز الميزانيات ونقص التمويل ، كاشفة عن المخطط الرامي لتصفية الأونروا ونقل صلاحياتها الى السلطة الفلسطينية تمهيدا لحلها نهائيا قبل حل قضية اللاجئين حلا عادلا . كما استمرت الجبهة بكشف الأبعاد الخطيرة للمعاملة غير اللائقة والمعاناة التي يتعرض لها اللاجئ الفلسطيني على الحدود العربية والتميز بسبب وثيقة السفر التي يحملها ، فعبرت عن رفضها لما تعرض له العاملون الفلسطينيون المرحلين من ليبيا معتبرة أن تلك الإجراءات من شأنها زيادة معاناة اللاجئ الفلسطيني ودفعه للمجهول كي يستكين للحلول المجحفة بحقوقه . واستتكرت إجراءات الحكومة اللبنانية على هذا الصعيد ، وتصريحات

²⁰ " فلسطينيو لبنان وخيار المصالحة التاريخية مع الذات والآخرين : - من إصدارات الجبهة الشعبية - أواخر تموز 1995 ، ص34-35

وزير خارجيتها "بوزير" التي طالب فيها ترحيلهم وتوطينهم واستيعابهم في الأردن والعراق حيث لا يستطيع لبنان أن يستوعب كما قال أكثر من (100) ألف فلسطيني فقط من بين (350) ألف لاجئ مسجلين لدى الأونروا .

وشجعت الجبهة مبادرة مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة والقطاع لتنظيم مؤتمرات اللاجئين الشعبية ، ودعت للانخراط في اللجان التحضيرية المشكلة وتأسيس الجديد منها ، مع العمل على الحفاظ على استقلاليتها كلجان شعبية وأدوات تنظيم وضغط جماهيري ، على أن يحرص على تشكيلها من خلال آليات ديمقراطية انتخابية ، وأن يحافظ على تواصلها مع لجان المخيمات ولجان العودة وفق القرار 194 ومواجهة حصر القضية بالتعويض أو التوطين²¹

وتمسكت الجبهة بحق أعضائها وكادراتها وقياداتها بالعودة الى الوطن كحق مقدس لكل فلسطيني، وشجعت وتشجع العودة بشتى الطرق والوسائل ، مؤكدة أن العودة غير مشروطة بتقديم أي تنازل سياسي عن موقفها تجاه اتفاقيات أوسلو . ولا تعتبر الجبهة أن هذه العودة الفردية هي تطبيقا لقرار 194 ، لأن القرار يعني عودة جماعية لكل اللاجئين الى ديارهم التي شردوا منها بينما تنهرب إسرائيل من ذلك وتتكرر له وتضع شتى العراقيل لمنع العودة²²

وفي نقدها لمبادرة بعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية للدعوة لمؤتمر وطني في الخارج حول حق العودة ، أكدت الجبهة الشعبية (والجبهة الديمقراطية أيضا) على ضرورة الدخول في مثل هذه النشاطات والتأثير فيها نحو الأفضل وتصويبها وبحيث يزال الخلط فيها بين حق العودة وحق تقرير

²¹ انظر " مهماتنا في صيانة حق العودة والتصدي لتصفية قضية اللاجئين " - وثيقة داخلية - أواخر آب

1996

²² د. جورج حبش - مقابلة مع صحف محلية صادرة في الداخل - تشرين أول 1996